مجلة الرائد

العدد : ٢٣٧ الموافق في رجب ١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢/٩ ميلادي

عنوان المقال : قراءة في الازدواجية	الكاتب : أ. محمد العروسي

اهتم المجتمع الغربي بظاهرة الوجود الإسلامي اهتماماً كبيرًا ، وحلل هذه الظاهرة تحليلاً اجتماعياً وسياسياً ، وحاول أن يضع لها إطارها الوجودي ، بل حاولت بعض فصائله أن تملي على الجماعة المسلمة نمط حياة وفهماً معيناً للإسلام .

وانطلق الغرب في كثير من الأحيان في تحليله على ما اصطلح عليه بالخطاب الإسلامي في الغرب، فهو مصطلح يطلقه المهتمون بأوضاع الجالية المسلمة في تقديري على ممارسات ومفاهيم مختلفة ، أدعو القارئ للتوقف عندها قليلاً :

عند العاملين للإسلام في الغرب يتطابق مصطلح الخطاب الإسلامي مع نشاط الدعوة الإسلامية كوسيلة للتعريف بالإسلام أو تربية أبنائه على مبادئه ومفاهيمه، ولكن الجانب الغربي يضيف لذلك كل ممارسات المؤسسات الإسلامية في الغرب التي تتعلق بالحياة اليومية للمجتمع المسلم الناشئ ، فدعوة أفراد المجتمع المسلم لكي يكونوا مواطنين مسلمين أوروبيين في الجانب الإسلامي يعتبر دعوة لتطبيق مفاهيم إسلامية ، وهي بذلك تربية وطنية إسلامية ، إلا أن عدداً من الأوساط الغربية تعتبرها استراتيجية حديثة طارئة على مفاهيم الإسلام يقصد من ورائها : حماية الوجود الإسلامي في الغرب ، وترسيخ بقائه لتحقيق مآرب أخرى ، تصل إلى التطلع لإقامة دولة إسلامية في الغرب ، وهو بذلك طرح آني سينقرض بتحقيق الهدف ، كما تعتبره بعض الفصائل الغربية مجرد تحركات ديبلوماسية لتلميع صورة بعض الجماعات الإسلامية المتهمة بالتطرف والأصولية ، كي تجنب نفسها المحاصرة وتحديد دائرة النشاط .

ومثل هذا التحليل يصل بأصحابه إلى اتهام الخطاب الإسلامي في الغرب بالإزدواجية المفتعلة ، التي تغير من مفهوم الخطاب حسب الزمان والمكان . وهذا حكم غير موضوعي على النوايا يتنافى أصلاً مع الأعراف القانونية الغربية ، التي تكفل حرية التفكير والاعتقاد والتعددية الاجتماعية بمفهومها الواسع . ولعل لهذه القراءة تبريراتها التاريخية والسياسية العالمية المعاصرة ، إلا أن القبول بها أمر غير ممكن ، ومن الواجب تجاوزها بحكمة . ولا بد للطرفين من مساحة حوار

صريح ، وشفاف ، وعادل ، وقائم على الاحترام المتبادل.

فالمطلوب من الجانب الغربي أن يتجاوز هو نفسه أولاً الازدواجية في الخطاب ، فإذا صرح بأنه فتح الباب لاستقبال مهاجرين مسلمين ، ونادى باندماج أبنائهم على أساس من الاحترام لعقيدتهم وأصولهم ، فإنه لا يصح أن يظهر في تشريعاته الحديثة ما يناقض هذه المفاهيم ، ومثال ذلك :

- إن قبوله بمواطنةٍ مسلمة يحق لها أن تمارس دينها يحتم عليه عدم منعها من ارتداء حجابها .
- وقبوله بحرية التفكير والاعتقاد يحتم عليه عدم فرض مفهوم معين للإسلام .
- وإعلانه تحييد الدين عن السياسة يحتم على سلطته السياسية عدم مضايقة المؤسسة الدينية المسلمة بحجة حماية النظام العام .
- وإعلانه مناصرة المستضعفين في الأرض يحتم عليه عدم مضايقة المؤسسات الخيرية الإسلامية والتشكيك في نواياها ، خاصة إذا التزمت التزاماً كاملاً بالقانون .
- والمطلوب من الجانب الإسلامي كذلك ما يأتي :

● الإدراك الواعي المتجدد للواقع الاجتماعي والسياسي المعاش محلياً وعالمياً .

● توعية أفراده توعية عملية بالأطروحات الجديدة كالمواطنة وكيفية ممارستها .

● تحديد أولويات واضحة وأهداف جلية لكل أعماله في موطنه الجديد مُؤصَّلة تأصيلاً شرعياً .

هذه النقاط تحتاج لبيان موسع نسأل الله أن يوفقنا لذلك في فرصة قريبة.